

## العدوان التركي على سوريا بدأ في شمال شرق سوريا لاحتلال أراضٍ سورية قائد عسكري تركي لجيشه : لا تأخذكم بهم رافة وأذيقوهم جحيم نيرانكم «داعش» الإرهابية تقاوم الى جانب الجيش التركي ويقدر عددها حتى الآن بـ ٣٥ ألف إرهابي

### حقيقة الديار

تحرك السفير السعودي  
قد يشعل حرب أهلية  
لماذا لا تساعد السعودية  
الطائفة السنية في لبنان؟  
لماذا يتدخل السفير السعودي مع  
الكنيسة المارونية في بركي؟



شارل ايوب

يتصرف السفير السعودي في لبنان خارج الأصول الديمقراطية لابل بشكل يهدد الامن السلمي في لبنان والاستقرار وتدخل سافر في الشؤون الداخلية اللبنانية.

مثل بسيط ليس أساسي، لكن نتحدث عنه وهو ان السفير السعودي البخاري زار الرئيس امين الجميل والرئيس ميشال عون واشتكى على شارل ايوب، لكن لم نتأكد كلياً من الخبر، ثم كيف يتدخل السفير السعودي البخاري مع رأس الكنيسة المارونية بشخص البطريرك الراعي الذي هو شخصية تاريخية والمعروف انه غير راض على الوضع في لبنان وفي عظامه ينتقض الأوضاع اكثر من غيره، وانه لا يريد ان تدخل أي دولة في شؤون لبنان، بل يريد لبنان دولة مستقلة؟ ثم من قال ان البطريرك الراعي يقبل ان يلعب دور اسكات رئيس تحرير صحيفة لمجرد ان رئيس التحرير هو من الطائفة المارونية؟ بل على العكس، فان البطريرك الراعي المهذب والراقي جداً يعتبر ان القانون هو المرجع، واذا كان السفير السعودي له ماخذ وهناك إهانة بحقه، عليه ان يعود الى القضاء اللبناني، لان يأتي الى بركي ويدخل بركي بوساطة مع صحيفة لبنانية لمجرد ان صاحبها ماروني ويفتخر بمارونيته، لكنه غير متعصب ابدأ طائفيًا وهو رئيس التحرير شارل ايوب.

اذا كان السفير البخاري يعتقد انه مثلما اشترى حزب مسيحي كبير واشترى تيار المستقبل ويشترى الكثير من الفئات اللبنانية وانه يحمل حقائق مليئة بالأموال ويريد شراء الشعب اللبناني وقادته، فعيب عليه ان يفكر بأن أموال السعودية تهز بركي، وان بركي تقبل أموال من السعودية مهما قدمت أموال السعودية، فان البطريرك الراعي يعتبر القضاء والقانون هما المرجعان وليس دور البطريرك اسكات صحافي على مقال له.

وعلى السفير السعودي بدل ان يشترى زعامات سنية كبيرة ان يقدم الأموال للفقراء من الطائفة السنية الكريمة التي

شارل ايوب

(تنمة الافتتاحية ص ١٦)



الإرهابي منها ويعتمد الجيش التركي على داعش ليكون في طليعة الهجوم والقيام بأعمال إرهابية وقد دعي الجيش التركي عناصر داعش في العراق وسوريا وفي تركيا للانضمام الى الهجوم على سوريا في اكبر فضيحة ظهرت حتى الان كيف ان

(تنمة المانشيت ص ١٠)

### ترامب وافق على عقوبات الكونغرس القاسية ضد تركيا

وافق رئيس الولايات المتحدة الاميركية دونالد ترامب على اقصى عقوبات فرضها الكونغرس الاميركي ضد تركيا لهجومها على سوريا

### بدء العدوان البري التركي

عند الساعة الحادية عشرة و١١ دقيقة من مساء امس، اعلن قائد الجيش التركي بدء الهجوم البري التركي عبر كافة الاسلحة : المشاة والمدركات والوحدات الخاصة والمدفعية بعدوان على الاراضي السورية.

## أقروا الإصلاحات.. أو إرحلوا...

فرساناً كما في الموازات السابقة (عملاً بقانون المحاسبة العمومية)، فقد حرص الوزير علي حسن خليل على تخفيض العجز فيه إلى ٧,٣٨٪ أقله على الورق نظراً إلى

(التنمة ص ١١)

بروفسور جاسم عجاقة

يُمكن القول بأن مشروع موازنة ٢٠٢٠ كما رفعه وزير المال علي حسن خليل إلى مجلس الوزراء هو شبه مُقر من قبل مجلس الوزراء. وعلى الرغم من أن هذا المشروع لا يحوي

## لماذا رفض السفير السوري مُصافحة الرئيس ميقاتي؟

الفرزلي نائب رئيس مجلس النواب، حصلت مُصافحة شكلية بالكاد، دون كلمة واحدة. ولن ينسى التاريخ ما سجله من قول رائع للرئيس السوري الدكتور بشار الأسد عندما حاول الرئيس ميقاتي الحصول على حماية سورية للاستمرار بالسيطرة على شركات الخليوي في لبنان قول الرئيس السوري الدكتور بشار الأسد: «ان صداقتي مع الرئيس ميقاتي لا تغطي تجارته». وهذا يعني ان الرئيس السوري الدكتور بشار الأسد كان يعلم بالفساد عند الرئيس نجيب ميقاتي.

اثناء الجلوس في مطعم حنوش في شتورا كان السفير السوري الدكتور علي عبد الكريم علي يتغدى مع نائب رئيس مجلس النواب الأستاذ ايلي الفرزلي وعلى طاولة أخرى على بعد امتار يوجد الرئيس نجيب ميقاتي، فتمنى نائب رئيس مجلس النواب الفرزلي ان تحصل مُصافحة بين السفير السوري والرئيس نجيب ميقاتي، فرد السفير السوري قائلاً الى الفرزلي، لم يطعنا احد ولم يسرقنا احد مثلما فعل الرئيس نجيب ميقاتي بسوريا، ولذلك لا اريد مُصافحته. وبعد إصرار من الرئيس ايلي

على طريق الديار

## طريق الديار ورفض تسجيل الطلاب

معهم هو كل ما لديهم الان، ولاحقاً بعد شهرين يدفعون الباقي، لكن أكثرية إدارة المدارس الخاصة ترفض ذلك. وهنا نطرح السؤال على وزارة التربية والدولة اللبنانية، ما هو الحل لهذه المسألة الوطنية التربوية الإنسانية التي ترعى جيلاً كاملاً يتعدى ٤٠٠ الف تلميذ في الأراضي اللبنانية.

«الديار»

تحصل في مدارس خاصة كثيرة في لبنان حالات بشعة وغير إنسانية ذلك ان بعض الاهالي يأتون بأولادهم الى المدرسة ويقولون ان معهم نصف القسط المدرسي ويتمنون دخول أولادهم المدرسة وتسجيلهم، فترفض مدارس خاصة كثيرة تسجيل الطلاب ما لم يقدّم الاهالي باحضار كامل القسط المدرسي. ويحاول الاهالي اقناع الإدارات في المدارس الخاصة ان القسط المالي الذي

ايران تجري مناورات مفاجئة للقوات البرية ص ١٠

## الرئيس ميقاتي يعرض على الديار أموالاً لعدم نشر التحقيق السوري بشأن الفساد



بعدما علم الرئيس نجيب ميقاتي بواسطة احد الأشخاص ان الديار تملك جزءاً من ملف التحقيق الذي جرى في شأن الفساد الذي تم ارتكابه اثناء شراكة الرئيس نجيب ميقاتي والسيد رامي مخلوف في محطة الخليوي في سوريا، عرض على الديار أموالاً لعدم نشر التحقيق السوري واللبناني في هذا المجال.

لكن الديار رفضت كون الموضوع يتعلق بسوريا الجريئة والتي هي بحاجة الى ملياري دولار على الأقل يقوم الرئيس ميقاتي بردهم من اصل ٣ مليارات ونصف أخذها من الأموال السورية والشعب السوري.

الغريب ان كل التلفزيونات وكل المواقع الالكترونية نشرت خبر مظاهرات طرابلس ضد الرئيس ميقاتي فبما الديار امتنعت عن ذلك، والمشاهدون اللبنانيون شاهدوا على التلفزة والمواقع الالكترونية خبر المظاهرات ضد الرئيس ميقاتي وقصره. ومع ذلك قرر الرئيس ميقاتي تقديم شكوى ضد الديار ففظ التي امتنعت عن نشر صور المظاهرات واخبار الحملة ضده في طرابلس بل نشرت امس خبراً عادياً عن الموضوع.

والحملة في طرابلس قائمة لان الرئيس ميقاتي وشقيقه طه ميقاتي يملكان ١٣ مليار دولار، وقام الرئيس نجيب ميقاتي بإقامة قصره في ميناء طرابلس وترميمه بحجارة خاصة جاء بها من الخارج كلف القصر ٣٠٠ مليون دولار، في حين ان الاحياء الفقيرة في طرابلس والأسواق القديمة تحتاج الى منازل للفقراء لا يكلف المنزل أكثر من ١٠ الاف دولار ومع ذلك رفض الرئيس ميقاتي تقديم أي مساعدة الى الفقراء في احياء طرابلس القديمة والفقيرة.

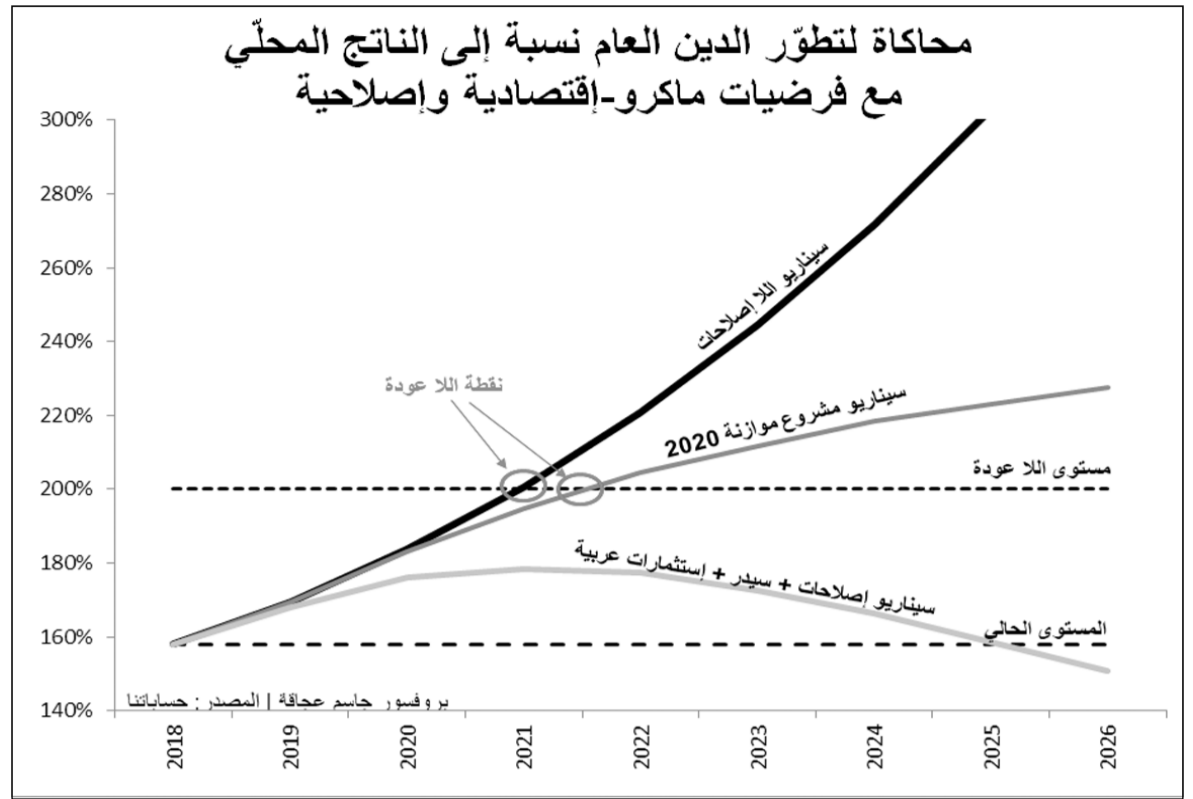
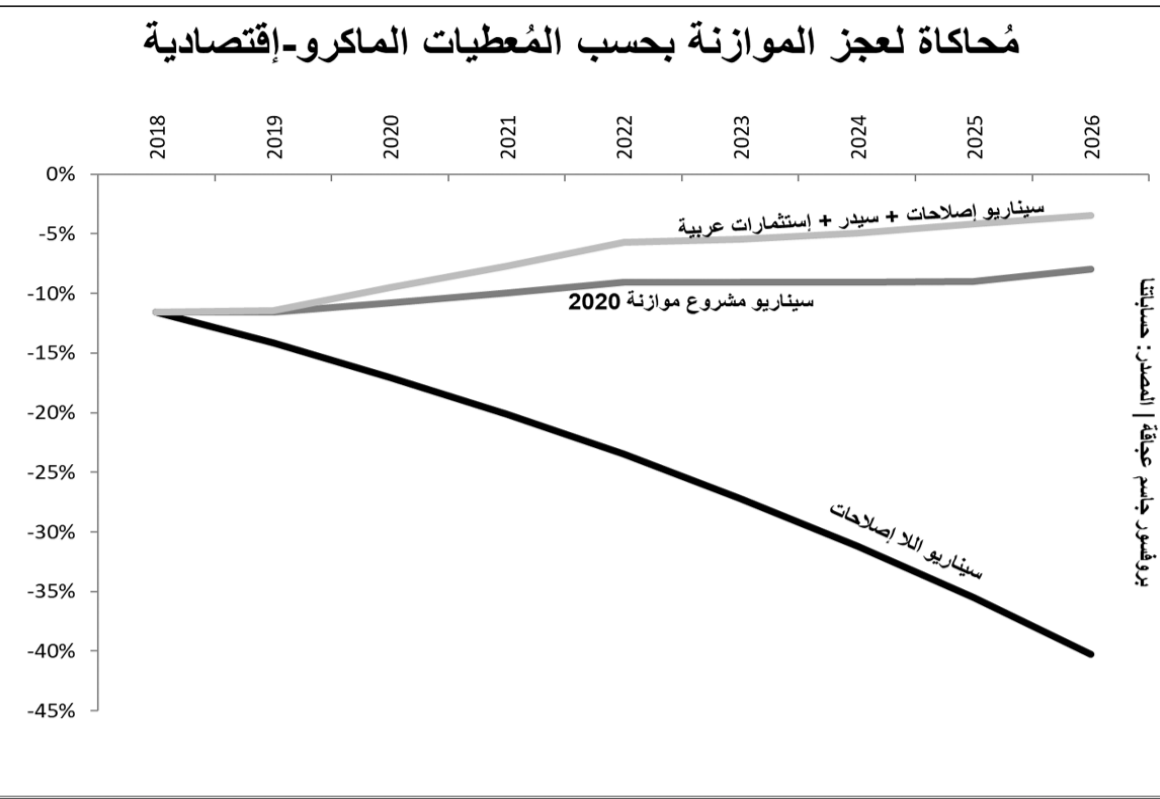
وهذا ما لم تنشره الديار حول هذا الموضوع رغم ان مواطنين طرابلسيين صرحوا بهذا الامر الى الديار. واذا كان الرئيس ميقاتي ظلماً قد قرر إقامة شكوى ضد الديار وهي لم تنشر شيئاً ضده مثلما نشرت بقية محطات التلفزيون والمواقع الالكترونية بل نشرت امس خبراً مؤخراً عن الموضوع وهو مختصر، فان الديار ستتقدم

بدعوى ضد الرئيس ميقاتي وشقيقه طه ميقاتي ينص عليها القانون اللبناني وهو: «من اين لك هذا»، أي ان على الرئيس ميقاتي ان يقدم كل أوراق حساباته، واذا كان يتمتع بالحصانة النيابية فشقيقه طه لا يتمتع وعليه تقديم حساباته كيف ارتفعت ثروتهما ما بين ٦ الى ٩ مليون دولار سنة ١٩٩٠ الى ١٣ مليار دولار سنة ٢٠١٩ وكيف جنيا هذه الثروة من شركات الخليوي اللبنانية خاصة التي فاقت ٧ مليارات دولار وأكثر والباقي من سوريا ه مليارات دولار. وعندما وحتى قبل الدعوى اذا كان الرئيس نجيب ميقاتي عنده الشجاعة فليكشف للرأي العام اللبناني في مؤتمر صحافي كيف انتقلت ثروته من مبلغ ٩ مليون دولار الى ١٣ مليار دولار خلال ٣٥ سنة. التحدي موجه الى الرئيس ميقاتي ولشقيقه طه ميقاتي، كيف جمعنا ١٣ مليار دولار ومن اين لكما هذه الثروة وفق القانون اللبناني. ثم ان العيب الكبير ان الرئيس ميقاتي اخذ من سوريا حوالي ٤ مليارات دولار والحرب دامت في سوريا ٨ سنوات لم يقدم ادوية بمليون دولار الى الجرحى في سوريا بل امتنع عن سوريا وعدم الاتصال بها ولم يقدم مليون دولار ثمن ادوية للجرحى السوريين نتيجة المعارك لا هو ولا شقيقه طه ميقاتي اللذان يملكان ١٣ مليار دولار. وهنا العار والعيب. نجيب ميقاتي الاتحل من قصره قرب فندق فينيسيا وهو ليس من مال حلال بل من مال حرام الا تخاف ربك، هل هذا ما أوصى به النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) من اخذ أموال الفقراء وجني هذه الثروات، وبني قصره قرب فندق فينيسيا والذي كلف ٤٠٠ مليون دولار.



# تتمتات

## أقروا الإصلاحات... أو إرحلوا... أو إرحلوا... أو إرحلوا...



بالإضافة إلى تحرير أموال مؤتمر سيدر واستثمارها في البنى التحتية مع زيادة التبادل التجاري مع الإمارات واستقطاب استثمارات خليجية بقيمة مليار دولار، وهذا الأمر يفرض كسر الاتجاه التصاعدي للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في غضون عام إلى عامين، لتُعاود أرقام المالية العامة إلى الأخضر في العام ٢٠٢٥.

**■ الإنفتاح الخليجي على لبنان ■**  
التداعيات الإيجابية للإنفتاح الخليجي (الإماراتي والسعودي) على لبنان قد تكون سريعة جداً. فرغ الحظر عن سفر الرعايا السعوديين والإماراتيين إلى لبنان سيسمح للقطاع السياحي بالعودة إلى مستوياته ما قبل العام ٢٠١١ (تاريخ بدء المقاطعة) وستكون المداخل فورية. على هذا الصعيد يتوجب الذكر أن نسبة إنفاق السياح الخليجي هي الأعلى حيث أن إنفاق السياح السعوديين يشكل ١٢٪ من إجمالي إنفاق السواح في لبنان.

أيضاً على صعيد الاستثمارات، تأتي الاستثمارات الخليجية في قطاعات النفط والكهرباء والبنى التحتية والاتصالات وإدارة المرافق العامة، لتُشكل «win-win strategy» للبنان وللخليجين. فعادت هذه الاستثمارات ستكون من الأعلى إقليمياً في الوقت الراهن مما يعني إستعادة للمستثمر، وفي نفس الوقت ستشكل هذه الاستثمارات دفعا قويا للاقتصاد اللبناني وبالتالي إيرادات الدولة من النشاط الاقتصادي.

ولا يمكن محو فرضية شراء الخليجين لسندات خزينة لبنانية و/أو ايداع ودائع في المصرف المركزي نظراً للأهمية التي يحملها الخليجيون للبنان ولبناته المالي والاقتصادي.

**■ Take it or leave it ■**  
من كل ما تقدم، نرى أن الطابا الآن هي في ملعب الحكومة اللبنانية ومن خلفها القوى السياسية. وإذا ما أرادت هذه القوى الإستمرار في السلطة، يتوجب عليها القيام بكل ما تقدم أو أنها ستواجه غضب اللبنانيين في الإنتخابات النيابية المقبلة، وإذا كان اللعب على الوتر الطابقي قد أمّن على مدى سنيين تقسيم اللبنانيين، إلا أننا نرى أن توجيع اللبنانيين سيؤجدهم ضد القوى السياسية الحاكمة. لذا أمام الحكومة أسابيع وأشهر على أبعد حد لتُثبت للبنانيين أنها منهم ومعهم وكل ما تقوم به هو لخيرهم.

اللبناني خلافاً للنظرية الاقتصادية والأعراف الدولية. وتنص هذه الإصلاحات على مسح شامل للقطاع العام مع التوصيف الوظيفي لعاملين فيه مع تحديد الحاجات وذلك بهدف إعادة توزيع العاملين والتخفيف من كتلة الأجور. أيضاً تأتي المكنة في القطاع العام لتزيد من فعالية العاملين في القطاع العام ومحاربة الفساد المستشري في الوزارات والإدارات العامة.

الآن وقد استوضحنا نوعية الإصلاحات الواجب القيام بها، يتوجب علينا ذكر أن العجز في لبنان تخطى المستويات العالمية (أقل من ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) حيث بلغ العجز المحقق في موازنة العام ٢٠١٨، ١١,٥٪ ومن المتوقع بحسب صندوق النقد الدولي أن تكون نسبة العجز في العام ٢٠١٩ بحدود ١٠٪، خلافاً لـ ٧,٥٩٪ التي نصّت عليها موازنة العام ٢٠١٩.

مشروع موازنة العام ٢٠٢٠ الذي تقدم به وزير المال علي حسن خليل، يحوي على عجز بنسبة ٧,٣٨٪ وهي نسبة أقل من عجز موازنة العام ٢٠١٩. ونظراً إلى تردّي أرقام المالية العامة (الدين العام سيُقارب الـ ٩١ مليار دولار أميركي في نهاية العام ٢٠١٩، تصنيف إنتماني رديء، فوائد على سندات الخزينة مُرتفعة، انخفاض هامش مصرف لبنان في دعم الخزينة...)، نرى أن نسبة عجز ٧,٣٨٪ ليست كافية لمواجهة التحديات. وبالتالي هناك إلزامية لخفض العجز إلى مستويات تُقارب الـ ٦٪ لكي يتمكّن لبنان من تخطي الأزمة.

المحاكاة التي قمنا بها تحوي على ثلاثة سيناريوهات:  
الأول: سيناريو الستاتيكو أو اللا إصلاحات: وهو سيناريو يفرضية بقاء الأمور على حالها كما هي اليوم. وفي ظل هذا السيناريو، فإن وضع لبنان سيكون حرجاً جداً في النصف الثاني من العام ٢٠٢٠ حيث من المتوقع أن تبلغ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الـ ٢٠٠٪!!

الثاني: سيناريو مشروع موازنة ٢٠٢٠: وهو سيناريو فرضية مشروع الموازنة مع الإصلاحات الموجودة فيه. وفي ظل هذا السيناريو، فإن جل ما ستريحه الحكومة هو مزيد من الوقت أي بدل وصول نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الـ ٢٠٠٪ في العام ٢٠٢٠، سيتم تأخير الوقت إلى العام ٢٠٢١.

الثالث: سيناريو الإصلاحات + إستثمارات سيدر + إستثمارات عربية: وهو سيناريو يفرضنا فيه أن تقوم الحكومة بإقيام بكل الإصلاحات التي سبق ذكرها أعلاه،

كيان الدولة، يتوجب علينا معرفة أن هناك فارقاً بين الإصلاحات التي يتم التناول فيها:

أولاً: الإصلاحات المالية: هذه الإصلاحات لها معنى خاص في لغة المجتمع الدولي وبالتحديد صندوق النقد الدولي. وتنص هذه الإصلاحات على تأمين توازن في الموازنة عبر تخفيض العجز إلى حد الوصول إلى التوازن المالي وأيضاً تحقيق فائض. وتحوي هذه الإصلاحات على ثلاثة إجراءات أساسية يفرضها صندوق النقد الدولي على كل بلد يطلب مُساعدة الصندوق: الإجراء الأول وهو عبارة عن زيادة الضرائب والرسوم حيث تحتل الضريبة على القيمة المُضافة والضريبة على الدخل المراتب الأولى. الإجراء الثاني وينص على رفع الدعم على السلع والخدمات أي بمعنى آخر تقوم الدولة بإلغاء الدعم على السلع الأساسية التي تدعمها (قمح، كهرباء، النظام التقاعدي، الطليابة، الإستشفاء...). والإجراء الثالث وينص على خصخصة المرافق العامة وذلك بهدف تأمين إيرادات إضافية تسمح بسد العجز.

بالطبع بالإضافة إلى هذه الإصلاحات هناك محاربة الفساد التي تفكك بمداخل الدولة إن من ناحية الإيرادات (الجمارك، التهريب الضريبي...) أو من ناحية الإنفاق (الصفقات العمومية، الإنفاق التشغيلي، الوظائف العشوائية، المؤسسات الوهمية...).

وقد فرض مؤتمر سيدر عدداً من الإصلاحات المالية الإضافية مثل الشفافية في الموازنة والمالية العامة، حق الوصول إلى المعلومات، آلية شفافة للمناقضات العمومية... ثانياً: الإصلاحات الاقتصادية وهي بمغظها قوانين وإجراءات تهدف إلى تشجيع الإستثمار وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية (صناعة، زراعة...). ويتم استخدام الأداة الضريبية لهذا الأمر مع تقليص حجم المعاملات الإدارية (الحكومة الإلكترونية) وبالطبع محاربة الفساد الذي يُعتبر العدو الأول للإستثمارات (المناقضات العمومية، التهريب الجمركي...). على هذا الصعيد، يُعتبر رسم الـ ٣٪ الذي تم فرضه في موازنة العام ٢٠١٩ نوعاً من أنواع الإصلاح، أيضاً تُعتبر مشاريع سيدر التي تهدف إلى تاهيل وتطوير البنى التحتية نوعاً من أنواع الإصلاح الاقتصادي نظراً إلى أن هذه البنى هي أساسية في جذب الإستثمارات.

ثالثاً: الإصلاحات الإدارية وهي عبارة عن إصلاحات تطل القطاع العام الذي بلغ حجمه مستويات كبيرة في الاقتصاد

### (تقمة ص ١)

المستوى المنخفض لتحصيل الإيرادات (ويحوي هذا المشروع على بعض الخطوات الإصلاحية وعلى رأسها إخضاع موازنة مرفا بيروت لرقابة وزارة المال وديوان المحاسبة. الحكومة اللبنانية كانت قد وعدت سابقاً بإرسال مشروع الموازنة إلى المجلس النيابي قبل الخامس عشر من شهر تشرين الأول الجاري، موعد بدء العقد العادي للمجلس النيابي، وتشير المعلومات أن بعض الإقتراحات التي تقدمت بها بعض القوى السياسية وعلى رأسها إلغاء بعض المؤسسات، يُعقد مسار مشروع الموازنة في مجلس الوزراء وبالتالي، فإنه من الصعوبة على الحكومة الالتزام بتاريخ ١٥ تشرين الأول لإرسال الموازنة إلى المجلس النيابي.

الشقّ الإصلاحي الذي وعدت به الحكومة لم يسر كما هو مُتوقع ولم تتم دراسة كل الأوراق الإصلاحية التي تقدمت بها بعض القوى السياسية وهذا يعني أن الحكومة تمتلك خمسة أيام بما فيها السبت والأحد ليبحث هذه الإقتراحات وضّمها إلى مشروع الموازنة (في حال إقرارها). الجدير ذكره أن مجلس الوزراء في جلسته البارحة أقر (تقريباً) دفاتر شروط خطة الكهرباء في جلسة البارحة والتي تُعتبر إجراء أساسياً للمجتمع الدولي خصوصاً للفرنسيين.

**■ الإصلاحات أو الكارثة ■**  
وهنا يظهر رايمان: الأول ويدعمه الوزير علي حسن خليل وينص على إقرار مشروع الموازنة بصيغته التي رفعت إلى مجلس الوزراء على أن يتم وضع الإصلاحات في مشاريع قوانين يتم إرسالها إلى المجلس النيابي بالتوازي مع مشروع الموازنة. والثاني، ينص على وضع كل الإصلاحات (التي تحتاج إلى إقرار في مجلس النواب) في مشروع الموازنة ويتم إرسال المشروع كاملاً إلى المجلس النيابي لإقراره.

على كل الأحوال الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية أصبحت ضرورة قصوى لتفادي الكارثة التي لا يمكن تفاديها إلا في ظل تنفيذ الإصلاحات وتحرير الإستثمارات من مؤتمر سيدر. أيضاً لا يمكننا إلا الأخذ بعين الاعتبار الإنفتاح الخليجي على لبنان والذي سيلعب دوراً أساسياً في إعادة لبنان إلى السكة الصحيحة.

# الجيش العراقي يُنهى حالة الإنذار «ج» بومبيو يبحث عبد المهدي على معالجة شكاوى المحتجين

# ضائقة مالية في الأمم المتحدة ومخاوف من عدم دفع الرواتب



انتهت وزارة الدفاع حالة الإنذار القصوى لدى الجيش وأعادتها إلى حالتها الطبيعية. وتضمنت الحزمة الثانية من الإصلاحات تشكيل لجنة عليا لتوزيع الأراضي السكنية، بالإضافة إلى تولى وزارة الكهرباء العراقية توزيع منظومات طاقة شمسية متكاملة على الأسر العراقية الفقيرة. وتضمنت القرارات الجديدة ١٧ فقرة، أبرزها تسهيل الحصول على أراض سكنية، وبناء وحدات جديدة، إضافة إلى منح ١٧٥ ألف دينار (نحو ١٤٥ دولار) شهرياً للعاطلين عن العمل، لمدة ٣ أشهر، كما تضمنت القرارات إنشاء «مجمعات تسويقية» حديثة بمناطق تجارية في بغداد والمحافظات.

**■ ضابط عراقي رفيع تحت الإقامة الجبرية ■**  
وكشفت معلومات صحافية أنّ وزارة الدفاع العراقية وضعت الفريق الركن عبد الوهاب الساعدي تحت الإقامة الجبرية، أو في ما يعرف عسكرياً بعقوبة «حجز الثكنة». ونقلت «الجزيرة» عن مصدر قوله إنّ الساعدي تحت هذا الحجز منذ ثلاثة أيام. كما لفت إلى أنّ وحدته العسكرية لا تسمح له بممارسة صلاحياته العسكرية ولا التواصل مع أحد.

ويعد الساعدي من القادة العسكريين الذين برزوا في الحرب ضد تنظيم «داعش» في السنوات الماضية، كما تقلد مناصب أمنية قيادية مختلفة في القوات الخاصة وجهاز مكافحة الإرهاب.

وكان الساعدي قد نقل نهاية الشهر الماضي إلى وظيفة إدارية في دائرة الإمرارة بوزارة الدفاع، وهو ما اعتبره في تصريحات إعلامية «إهانة وعقاباً»، مضيفاً أنه لا يعرف سبب القرار، ولكنه يفضل التقاعد على النقل إلى وزارة الدفاع.

وأغضب قرار نقل الساعدي العديد من مؤيديه وأثار احتجاجات وأجج - إلى جانب أسباب أخرى - المظاهرات التي تشهدها البلاد.

انهى الجيش العراقي امس حالة الإنذار (ج) بعد إستقرار الأوضاع في البلاد وتراجع موجة التظاهرات، وقال إن «قطعاعات الجيش العراقي عادت إلى حالتها الطبيعية». يُذكر أن الإنذار (ج) يعد أقصى درجات الإنذار في الجيش العراقي.

وقالت الخارجية الأميركية إن وزير الخارجية مايك بومبيو حث رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي على «التحلي بأقصى درجات ضبط النفس... ومعالجة شكاوى المحتجين».

وأضافت الوزارة في بيان، بعد سقوط أكثر من ١٠٠ قتيل في المظاهرات الأخيرة «عبر الوزير عن أسفه لفقد أرواح بشكل مأساوي على مدى الأيام القليلة الماضية وحث الحكومة العراقية على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس»، وأشارت إلى أن بومبيو حث عبد المهدي، «على اتخاذ خطوات فورية لمعالجة شكاوى المحتجين من خلال العمل على الإصلاح ومعالجة الفساد».

وذكر البيان أن بومبيو وعبد المهدي تحدثا «في الأونة الأخيرة».

### ■ الرئيس العراقي: ضرورة إجراء تعديل وزاري ■

وكان الرئيس العراقي برهم صالح، شدد على ضرورة إجراء تعديل وزاري في حكومة عادل عبد المهدي، لتحسين أدائها وتوفير الخدمات للمواطنين.

وقال صالح في بيان صحفي إن «العراقيين عازمون على المضي قدماً في مشروع بناء الدولة، وواجبنا إجراء إصلاحات ضرورية تؤمن لهم الحياة الحرة الكريمة»، مبيّناً أن «التظاهر حق مكفول لكل مواطن شريطة أن يكون سلمياً وبدون إراقة دماء المواطنين والقوات الأمنية أو التجاوز على الممتلكات العامة».

وأضاف أن «رئاسة الجمهورية ستدعم تعويض المتضررين والعمل على محاسبة المجرمين والخارجين عن القانون ممن أطلقوا الرصاص على المتظاهرين».

وشدد صالح على «ضرورة إجراء تعديل وزاري جوهري لتحسين أداء الحكومة بما يحقق طفرة نوعية في عملها لتوفير الخدمات وتشغيل العاطلين وتحقيق العدالة الاجتماعية».

**■ حزمة جديدة من الإصلاحات ■**  
هذا، وأعلنت الحكومة العراقية، امس، إصدار الحزمة الثانية من الإصلاحات استجابة لمطالب المتظاهرين، فيما



حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، يوم الثلاثاء، من أن المنظمة قد لا تجد ما يكفي لدفع رواتب موظفيها الشهر المقبل، إذا لم تسد الدول الأعضاء ما عليها.

وقال غوتيريش للجنة الميزانية بالجمعية العامة المؤلفة من ١٩٣ بلداً، إنه لولا عمله منذ كانون الثاني لخفض الإنفاق «لما توفرت لنا السبلولة لتنظيم الاجتماع السنوي لزعماء العالم الشهر الماضي»، وأضاف «هذا الشهر سنصل إلى أكبر عجز خلال عشر سنوات. نحن أمام خطر... دخول تشرين الثاني دون مال كاف لتغطية الرواتب. أعمالنا وإصلاحاتنا في خطر»، وفقاً لرويترز.

إشارة إلى أن الولايات المتحدة أكبر مساهم ومسؤولة عن ٢٢ بالمئة من الميزانية الاعتيادية التي تتجاوز ٣,٣ مليار دولار في ٢٠١٩، وتغطي الأعمال في الشؤون السياسية والإنسانية ونزع السلاح والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والاتصالات.

وواشنطن مدينة بنحو ٣٨١ مليون دولار لميزانيات سابقة و٦٧٤ مليوناً للميزانية الحالية. وأكدت البعثة الأميركية في الأمم المتحدة هذه الأرقام. ولم ترد البعثة بعد على طلب للتعليق على استفسار عن موعد دفع الأموال.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد قال: «إن الولايات المتحدة تتحمل عبئاً غير عادل في تكاليف الأمم المتحدة، ودعا إلى «إصلاح المنظمة الدولية. ويعمل غوتيريش لتحسين عمليات المنظمة وخفض التكاليف».

وقال ستيفان دو جاريك المتحدث باسم الأمم المتحدة، إن ١٢٩ دولة دفعت ما عليها للعام الجاري حتى الآن وهو ما يصل إلى نحو مليار دولار.

وقال غوتيريش إنه طبق إجراءات استثنائية الشهر الماضي للتكيف مع النقص ومنها عدم ملء الوظائف الشاغرة والسماح بالسفر الضروري فقط، وإلغاء بعض الاجتماعات أو تأجيلها. وستتأثر عمليات المنظمة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي واللجان الإقليمية.